أخبار الخليج

٢٤ يناير ٩٧م

وزير العمل يصرح :

تشكيل لجنة وطنية خاصة بالمؤهلات المهنية

الوزارة تبحث تطبيق برنامج المعايير المهنية قريبا

كتب - محمد بوعيده:

تسعى وزارة العمل والشئون الاجتماعية الى تطبيق برنامج المعايير المهنية عن طريق اتخاذ مجموعة من الخطوات التي من شانها تنفيذ هذا البرنامج على الوجه المطلوب. صرح بذلك السيد عبدالنبي عبدالله الشعلة وزير العمل والشئون الاجتماعية وقال ان هذه الخطوات سوف تبدأ من المجلس الأعلى للتدريب المهني الى جانب احتياجنا لكيان مشابه لما هو موجود في دول أخرى مثل بريطانيا، حيث ان هذه الكيانات المساندة تقوم بتحديد احتياجات المهن والسياسات المتعلقة ببرامج التدريب، وهذه الكيانات تخرج من القطاع الخاص نفسه لأنه أدرى بما يحتاج إليه.

وأوضح وزير العمل اننا في طور تشكيل لجنة وطنية للمؤهلات المهنية وسوف يتم تشكيلها من مؤسسات القطاع الخاص والمهتمين بتنمية الموارد البشرية.

وقال الوزير: سنقوم بتكوين مجموعات عمل من المجالس النوعية للتدريب في البحرين مثل قطاع الفندقة وقطاع الخدمات المالية والمصرفية وقطاع المقاولات وهو قطاع جديد. حيث سيشكلون النواة لهذه الأطر ومن ثم تأتي المؤسسات التي تعقد الامتحانات وتمنح الشهادات مثل معهد البحرين للتدريب. هذه هي الأطر الأساسية التي سوف يقوم عليها تنفيذ برنامج المعايير المهنية.

[البقية ص٧]

وزير العمل يصرح (بقية)

وحول مزايا هذا النظام يقول وزير العمل ان الخطورة في عدم وجود مثل هذا البرنامج في تحديد المستويات والمعايير، حيث ان وجوده سيساعد المتدربين والقطاع العمالي على تكوين وتاطير خبرات مدعومة بمؤهلات معترف بها عالميا، مما سيؤهلهم للارتقاء الى الأفضل في اطار العمل.

كما أوضح ان هذا البرنامج سوف يمكن العامل البحريني من الانتقال بسهولة في سوق العمل في دول الخليج وخارجها.

وبين أن سوق العمل حاليا يواجه حالة من عدم الاستقرار، حيث لا يوجد مبدأ الثبات على عمل واحد مدى الحياة وذلك لتغير الظروف الاقتصادية والمعيشية، فيتيح هذا البرنامج للعامل فرصة التحرك أفقيا وعموديا ولن يصبح العامل محصورا فيما اكتسبه من خبرات أو مهارات في عمل من الأعمال.

من جهة أخرى تحدث الوزير عن الاعتماد على القطاع الخاص في تنفيذ هذا البرنامج وبين أن دولا كثيرة وآخرها بريطانيا قد حاولت عدة محاولات وأخذت حكوماتها بزمام المبادرة ولكنها لم تنجح، وثبت أن النجاح كان حليف الاعتماد على القطاع الخاص باعتباره الموظف الأكبر ولهذا نعطيه هذا الدور وستبقى الوزارة في دور المساند والداعم والمحفز.

اضافة الى ذلك فان دور الوزارة سيكون في حماية الطرفين، المتدرب في حصوله على التدريب الجيد والمعترف به، وحماية صاحب العمل في الحصول على المتدرب واستثماره في الاتجاه الصحيح المؤدي الى التنمية المطلوبة.

وقد اختتم السيد عبدالنبي الشعلة تصريحه بأن القيام بتطبيق هذا النظام جاء في الوقت المناسب وقال لا نرى اننا قد تأخرنا في اتخاذ هذه الخطوة التي جاءت على ضوء نجاح تجارب الآخرين، فعندما نضجت التجربة عند الآخرين بشكل ملموس قمنا بوضع الاطار العام الذي يمكننا فيما بعد التحرك من خلاله خطوة خطوة.